يوم 03 ديسمبر 2023م

المحاضرة رقم 10

الفرع الثالث: النطاق المكاني لتطبيق القانون الدولي الإنساني (حماية الأعيان المدنية ومناطق ومؤسسات معينة) يقصد بالنطاق المكاني لتطبيق القانون الدولي الإنساني، مختلف الأعيان التي تتمتع بالحماية بموجب أحكامه، والتي تتمثل في العقارات، والمناطق التي لا تشترك في العمليات العسكرية.

أولاً: الأهداف العسكرية والأعيان المدنية

ينص القانون الدولي الإنساني على أن الهجمات يجب أن تقتصر حصراً على الأهداف العسكرية وعلى أن الأعيان المدنية لا يجوز أن تكون هدفاً للهجوم أو الأعمال الانتقامية. وتعرف الأعيان المدنية على أنها كافة الأعيان التي ليست أهدافاً عسكرية. في حين تعرف الأهداف العسكرية على أنها تلك الأهداف التي تسهم مساهمة فعالة في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها أم بموقعها أم بغايتها أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة. ولا يجوز أن تستند قرارات الاستهداف إلى تقييمات قديمة في الماضي أو توقعات بشأن التطورات المستقبلية؛ بل يجب أن يوفر أي هجوم مقرر ميزة عسكرية أكيدة في “الظروف السائدة حينذاك”. وبالتالي، تستعيد الأهداف العسكرية المعرفة على هذا النحو - بسبب طبيعة استخدامها - وضعها المدني ما إن تتوقف عن تقديم مساهمة فعالة في العمل العسكري للعدو.

ثانياً: الأعيان المشمولة بحماية خاصة.

(أ) الممتلكات الثقافية. أدى سير العمليات العدائية في أغلب الأحوال إلى تدمير ممتلكات ثقافية لا يمكن تعويضها، خاصة أثناء القصف الجوي واسع النطاق الذي شهدته الحرب العالمية الثانية. واعترافاً بجسامة هذه الخسارة التي لحقت بالتراث الثقافي للإنسانية، اعتمد المجتمع الدولي اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية لعام 1954 وبروتوكولها الإضافيين لعامي 1954 و 1999 ويتضمن البروتوكولان الإضافيان الأول والثاني أحكاماً تحمي الممتلكات الثقافية. وتعرف الممتلكات الثقافية، في القانون الدولي الإنساني، بأنها تضم في الأساس الممتلكات المنقولة أو الثابتة الدينية

والدنيوية ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي، مثل الآثار المعمارية أو التاريخية والأماكن الأثرية والأعمال الفنية والكتب والمتاحف ودور الكتب والمباني الأخرى التي تحوي ممتلكات ثقافية. ويتعين على أطراف النزاع حماية واحترام الممتلكات الثقافية الكائنة سواء في أراضيها أو أراضي الدول الأخرى. ولا يجوز لها على وجه الخصوص توجيه أي عمل عدائي ضد الممتلكات الثقافية، كما يتعين عليها الامتناع عن استعمال هذه الممتلكات لأغراض قد تعرضها للتدمير أو التلف في حالة نزاع مسلح. ولا يجوز في أي حال من الأحوال مهاجمة الممتلكات الثقافية إلا إذا تحولت، بحكم وظيفتها، إلى هدف عسكري. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يصدر الأمر بهذا الهجوم من قائد قوة عسكرية على أن يسبقه إنذار فعلي حيثما سمحت الظروف بذلك. بعد النجاح المحدود لنظام "الحماية الخاصة" المذكور الوارد في اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية، اعتمد بروتوكول ثانٍ في عام 1999 استحدث نظامًا جديدًا لـ "الحماية المعززة" للممتلكات الثقافية التي:

1. تمثل تراثًا ثقافيًا على أكبر جانب من الأهمية بالنسبة إلى البشرية.
 2. أن تتمتع بأكثر قدر من الحماية في القانون الوطني.
 3. ألا تُستخدم لأغراض عسكرية أو كدرع لوقاية مواقع عسكرية، وأن يصدر إعلان رسمي يؤكد أنها لن تُستخدم على هذا النحو.
- ويتعين على أطراف النزاع التي تسيطر على الممتلكات المشمولة بحماية معززة عدم استخدام هذه الممتلكات أو جوارها المباشر في دعم العمل العسكري تحت أي ظرف من الظروف. وحتى إذا تحولت هذه الممتلكات، بحكم استخدامها، إلى هدف عسكري، فلا يجوز مهاجمتها إلا إذا كان الهجوم هو الوسيلة الوحيدة المستطاعة لإنهاء هذا الاستخدام، وإلا إذا أُخذت الاحتياطات لتقليل الأضرار التي تلحق بالممتلكات. ويجب إصدار إنذار مسبق فعلي إذا سمحت الظروف بذلك. وتلزم اتفاقية لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية وبروتوكولها الثاني الدول أيضًا بأن تجرّم في قوانينها الداخلية عددًا من انتهاكات القانون الدولي الإنساني التي تتصل بحماية الممتلكات الثقافية. وتعد حماية الممتلكات الثقافية اليوم جزءًا من القانون الدولي الإنساني العربي.

(ب) **الأشغال والمنشآت التي تحتوي على قوى خطيرة.** تحظى منشآت معينة، ألا وهي السدود والجسور ومحطات الطاقة النووية، بحماية خاصة من الهجوم؛ لأن تدميرها جزئيًا أو كليًا من شأنه أن يؤدي إلى عواقب إنسانية كارثية على السكان المدنيين والأعيان المدنية المحيطة بها. وما دامت هذه

الأشغال والمنشآت تشكل أعياناً مدنية، فهي بطبيعة الحال مشمولة بالحماية من الهجمات المباشرة . وعلى أية حال، لا يجوز مهاجمة السدود والجسور ومحطات الطاقة النووية التي تصنف على أنها أهداف عسكرية وكذلك الأهداف العسكرية التي تقع على مقربة منها إذا كان من شأن مثل هذا الهجوم أن يتسبب في انطلاق قوى خطيرة تترتب عليها خسائر فادحة بين السكان المدنيين. لا تتوقف هذه الحماية الخاصة من الهجمات المباشرة إلا إذا كان الهدف العسكري المعني يُستخدم في تقديم دعم منتظم ومهم ومباشر للعمليات العسكرية، وإذا كان هذا الهجوم هو الوسيلة الوحيدة المستطاعة لإنهاء هذا الدعم. وفي حالة توقف الحماية الخاصة ومهاجمة أي من هذه الأشغال أو المنشآت أو الأهداف العسكرية المجاورة، فيجب اتخاذ جميع الاحتياطات العملية لتفادي انطلاق القوى الخطرة بالإضافة إلى التدابير الاحتياطية المطلوبة بموجب القواعد العامة بشأن سير العمليات العدائية.

(ج) الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين. يحظر القانون الدولي الإنساني تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب. ويحظر من ثمّ مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثلها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتهما وأشغال الري، إذا تحدد القصد من ذلك في منعها عن السكان المدنيين أو الخصم لقيمتها الحيوية مهما كان الباعث، سواء كان بقصد تجويع المدنيين أم لحملهم على النزوح أم لأي باعث آخر.

لا تطبق أشكال الحظر المذكورة في الحالات التي تستخدم فيها هذه الأعيان حصرياً كزاد للقوات المسلحة للخصم أو كدعم مباشر لعمل عسكري بطريقة أخرى، إلا إذا كان الإجراء المتخذ ضدها يتوقع أن يؤدي إلى تجويع السكان المدنيين أو يضطرهم إلى النزوح. ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون الأعيان التي لا غنى عنها لبقاء السكان المدنيين محلاً لهجمات الردع. وجدير بالذكر أن حظر التجويع كأسلوب من أساليب القتال لا يمنع الحصار والتطويق البحري والحظر الذي يتسبب في التجويع ما دام الغرض منها هو تحقيق هدف عسكري وليس تجويع السكان المدنيين. وفي الوقت ذاته، يعني حظر التجويع أن الطرف الذي يضرب الحصار يتعين عليه إما السماح للسكان بمغادرة المنطقة أو السماح بحرية مرور إمدادات الإغاثة الإنسانية.

(د) **البيئة الطبيعية.** لا يمكن حماية السكان المدنيين بشكل كافٍ من آثار الحرب إذا تعرضت البيئة الطبيعية، التي يعتمد عليها السكان في إعاشتهم، للتدمير أو التسميم أو لحقت بها أضرار جسيمة جراء العمليات العسكرية. ولذلك تنص المادة 35 من البروتوكول الإضافي الأول على حماية البيئة الطبيعية كقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي الإنساني. وكقاعدة عامة، تستفيد البيئة الطبيعية من الحماية المقدمة إلى الأعيان المدنية ما لم تستوف جميع الاشتراطات التأسيسية للهدف العسكري. ويلزم القانون الدولي الإنساني كذلك أطراف النزاع بحماية البيئة الطبيعية من "الأضرار البالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد"، ويحظر استخدام وسائل أو أساليب القتال التي يقصد بها، أو يتوقع منها، إحداث هذا الضرر بالبيئة الطبيعية، ومن ثم يضر بصحة السكان أو بقائهم على قيد الحياة.